ملحق

السنة الناد

و٦ كانون الثاني ١٩٣٢

عمان :الار بعاء في ٢٧ شعبان ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

بمحضر الجلسة الحادية عشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعيالاردنيالثاني المنعقدة بتاريخ ٢٤ –١٢ –١٩٣١ توفيق بك – المانع ! استحالة الامر

عادل بك – ومخالفة ذلك للمدالة .

عوده بك - لا اغير مستحيل

عادل بك — ان المانع فيوضع قاعدة ثابتة هوامر تأمين العدالة بين الناس الان القواعد الموضوعة من قبل المجتهدين وواضعي المجلة وضعت نظراً لكافة الظروف التي قد تحصل في امر العملة الان الاموال التي نراها الآن كانت تجصل فيما سبق من صعود ونزول و كساد ، ولذلك اذا وضعنا اية قاعدة ثابتة مثلاً اذا قلنا ان قيم النقود تو دى حسب النقد الفلسطيني فيكون من وراء ذلك ضرراً للدائن، وفي احوال اخرى للمدبون ايضا ، واذا قلنا ان تو دى بحسب السعر وقت العقد فني ذلك ايضاً تحصل نفس النتيجة ،

لهذه فأن ترك الامر يجري حسب القواعد الموضوعة في المجلة هو موافق للعدالة والانصاف من وجهة نظر الدائن والمديون ·

شكري بك -- ان المثال الذي اتى به عوده بك ، واستوجب المنساقشة الاخيرة ، يتعلق بالنقود الفلسطينية ، والمادة التي نبحثها الآن موضعها العقود التي جرت على اساس العملة الاجنبية ·

لااشك في ان هذه الصعوبات والمشاكل التي تحدث من جراء القضايا التي نجن بصددها هامة وخطيرة عولكن في الوقت ذاته عارى انها لا تستدعى التمسك بالمادة الرابعة من مشروع القمانون وخطيرة عولكن في الوقت ذاته عارى انها لا تستدعى التمسك بالمادة الرابعة من مشروع القمانون ولله المنافق المنافق

الرئيس - اضع رفع المادة الرابعة التي نحن بصددها بالرأي .

«فقررالمجلس رفع المادة الرابعة بكاملهامن ذبل قانون النقدالفلسطيني الصادر سنة ١٩٢٨. وابقاء المواد الثلاث الاخرى »

وانفضت الجلسة على أن تكون مواضع الجلسة القادمة مابقي من مواضيع الجلسة الماضرة وانفضت الجلسة الماضرة وانفضت الجلسة الماضرة وانفضت المجلس التشريعي

## الجلسةالحانيةعشرة

افتتحت الجلسة الحادية عشرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع في ٢٠-١٢-١٩٣١ برئاسة فخامة رئيس الوزرا وحضور اكثرية قانونية ولم بتغيب عن الحضور سوى حمد باشا بن جازي وعادل بك العظمه وصالح باشا العوران وهاشم بك خبر .

توفيق بك — كان الموضوع الثاني من مواضيع الجلسة السابقة ، النظر في الاقتراح المتقدم من قبل حضرة العضو المحترم سلطي باشا الابراهيم بخصوص قانون جوازات السفر، وقد دققت اللجنة في هذا الاقتراح وقررت القرار الذي اتلوه على حضرات ؟

«دققت لجنة القوانين في الاقتراح المقدم من قبل العضو المحترم سلطى باشا الابراهيم وتبين له ان جوازات السفر ،انما تعطى لا ثبات الهوية ،وليس للساح الى حامليها بالدخول الى بلاد لاحق لهم بدخولها وان هذه الترتيبات تتخذ من اجل المحافظة على النظام ، وانه باستطاعة كل أر دني موجود خارج السلاد إن يحصل على جواز او وثبقة موقتة من المراجع ذات الشأن لذلك لم تر من الضروري اجرا الترتيبات السفر من اجل هذه الغاية »

سلطي باشا الابراهيم — ان قرار لجنة القوانين الذي قررته بناء على اقتراحي هو محمض بحضالاها لي من حيث بعض الاحيان عندما تجصل سرقات مواشى من بلاد شرق الاردن التي يتبعون اثرها اصحابها الى ان تدخل للجهات المجاورة كسوريا وغيرها ، فالضرورة توجب اصحابها لان يلحقوها حالا ليسترجعوها من السارقين وبعد عودتهم لبلادهم تتعقبهم الحكومة الاردنية وتسلمهم للمحاكم للدنيهم بسبب عدم وجود جواز سفر بايديهم ، فن اين يمكن الفلاح لاخذ جواز سفر بتلك المدة التدينهم بسبب عدم وجود جواز سفر بايديهم ، فن اين يمكن الفلاح لاخذ جواز سفر بتلك المدة القصيرة ، فهذا المر محمض بحق الاهلين ، فالفت نظر فخامة الرئيس وزملائي الكرام للاهتمام والنظر بهذه النقطة التي يتضرر فيها الاهلين ، واضافة لاحقة الى قانون الجوازات تفيد عدم اجراء تعقيبات فانونية بحق من بدخل لبلاده ،

لوفيق بك – انا لا اذكر اية حادثة غائل الحوادث التي ذكرها حضرة الزميل المحترم في بيانه هذا ،وبالعكس اعلم ان لدى الحكام الاداربين في الالوية الموجودة على الحدود، اصولاً وتعليات

تقضى عليهم بان يسهلوا امر الانتقال لامثال هو لا الناس ، وان هنالك تر تيبات ادارية أنبعت حتى اليوم بان يخابر المتصرف في اربد متصرف درعا لتسهيل ذهاب الناس الذين يضطرون للسفر من اجل تعقيب قضاياهم الخاصة ، واعتقد ان هذه الترتيبات كافية لتأمين الغاية التي ذكرها حضرة الزميل ، واصرح بانه بأمكان رئاسة الحكومة الفخيمة ان تعطي تعليات جديدة بهذا الشأن ولا تبقى حاجة لاجراء تعديل واسع يشمل جميع الذين يدخلون شرق الاردن بشكل يخل بالنظام المتبع لدى دائرة الجوازات وقوى الأمن العام

متري بأشا الزريقات – وان يكن انني عضو بلجنة القوانين الا انني مخالف على الفقرة الثالثة من هذا القانون ، وهي ان الاردني الموجود من أبائه واجداده لا بحسب مثل المتجنس الذي بتجنس لاجل غاية خصوصية ، اما لمأمورية اولتجارة ، فهذا المتجنس نرى انه اذا خلص انتفاعه تخلص جنسيته ويذهب من البلاد ، فارى من الموافق ان الاردني الذي يحمل اثقالاً كثيرة من الحكومة ويدفع مرتبات بانواعها ، ان يعفى من ضريبة الجنسية ويسكنفي بدفع رسم الباص .

توفيق بك - هذا موضوع آخر يتعلق برسوم الجنسية عويمكن تقديم اقتراح فيه على حدة المالجم الذي عن بسده عودا الذين يدخلون الى شرق الاردن عبدون جوازات بحالون عادة على المحاكم لحفالفتهم الاصول عومن المعلوم ان الذين يدخلون بدون جوازات سفر هم علما ان بكونوا غير اردنيين عاو اردنيين عالاقتراح الذي قدمه حضرة الزميل سلطى باشا ينص على ان الاردنيين من هو المالذي يدخلون البلاد يجب ان لايحالوا الى المحكمة عوقد وجدت اللجنة ان من الصحب التحقيق عن جنسية المشخص الداخل والتثبت من هويته علان جوازات السفر عافاته على من اجل تعيين الموية عوقد جرت جميع حكومات العالم على هذا الشكل عن ان السوري لا يدخل البلاد الانجواز سفر عوالافرنسي لا يدخل البلاد الافرنسية الا بجواز سفر عوالانكليزي لا يدخل البلاد الانكليزية الا بجواز سفر عوالافرنسي لا يدخل البلاد المناه بعواز سفر عوان المناه المناه المناه وقد وأت اللجنة عان الشخص الاردني الذي يدخل البلاد في كل قانون من قوانين البلاد المذ كورة عوقد رأت اللجنة عن المالة يجب ان يكون قد حصل على بدون جواز سفر عاما ان يكون خرج من البلاد قريباعوفي هذه الحالة يجب ان يكون قد حصل على الحدود كما ذكرت آنقا عواما ان يكون هذا مع استثناء قضايا السرقات والاشخاص الموجودين في الحارج عوجه ثم يعود بواسطته عهذا مع استثناء قضايا السرقات والاشخاص الموجودين في الحارج وحائزاً على الحدود كما ذكرت آنقا عواما ان يكون هذا الشخص موجوداً منذ القديم في الحارج وحائزاً على حيسية شرق الاردن بدون ان يكون اخذ الجواز عفي هذه الحالة يحانه المجودين في المير بالمخارة المخارة المحاد كان شخص ادوني وثبة مودوداً منذ المحد وثبية مودوداً منذ المحدد وثبت المناه وقدة مودة وقدة مودودة موقعة مودودة وشعة مودودة وثبة مودودة موقعة مودودة وثبة مودودة وثبة وقد وقد مودودة المحدد وقدة مودودة وثبة مودودة وتوقعة مودودة وتوقعة مودودة وتوقعة مودودة وتوقعة مودودة وتوقعة مودودة وتوقعة وتوقع



لمرة واحدة يستطيع بموجبها ان بدخل البلاد ، ولهذا لا ترىاللجنة اية ضرورة لتعديل القانون ، اذ لن النظام يقضي على كلشخص مها كانت هويتهان يجمل جوازاً للسفر، وذلك حفظاً للنظام والامن ·

سلطى باشا الابراهيم — انا لااتعرض للجوازات ، بل اطلب اجراء التسميلات للاشخاص الذين يتعدون حدودالبلاد من اجل قضابا السرقات واستثنائهم من احالتهم على المحاكم عند رجوعهم وفيق بك — قلت ذلك بمكن اجراوء واسطة المتصرف .

رفيفان باشا – اعتقــد انه من الممكن اجراء تسهيلات قانونيــة لمثل هو الاء.الاشـخــاص المضطرين لتعقيب قضاياهم بسرعة ·

توفيق بك - مادام القصد استثناء الاشخاص المضطرين للسفر و العودة بسبب حادثة ضرورية معينة من الاحالة على المحاكم ، وليس اجراء تعديل واسع يشمل كل من بدخسل البلاد بأي شكل كان ، فلست ارى مانعاً من احالة الاقتراح على الحكومة لاضافة مادة الى قسانون الجوازات تخول المتصرف او موظف الجوازات صسلاحية بأن لايسوق الى الحماكم اي شخص عندما يثبت لديه انه خرج من شرق الاردن بسبب تعقيب مرقة ، او اية مصلحة مستعجلة اخرى ثم عاد الى بلاده بعد المام عمله ، وارجو ان بضع فخامة الرئيس ذلك في الرأي ،

الرئيس – هل توافقون على اجراء تعديل في قيانون الجوازات على هـــذا الوجه الذي ذكره و فيق بك ·

« فوافق المجلس على ان مجـــال اقتراح سلطي باشا الابراهيم على الحكومـة لتعديل قــــانون الجوازات على هذا الوجهالذي ذكره مقرر لجنة القوانين »

الرئيس - من مواضع جلستنا الحاضرة اقتراح ناجي باشا العزام( بشأن صيانة الشوعون الزوجية) فليقرأ :

> « فقري كما هو منشور في العدد ٦٦ من ملحق الجريدة الرسمية » عوده بك —اسمخوالي ان انكها بهذا الموضوع يا فخامة الرئيس :

لاشك أن حضرة صاحب الاقتراح قد قدم اقتراحه بفرط الغيرة على صيانة الاعراض ، الا انبي اعتقد بان القوانين الحاضرة فيها مايكني لتأديب من يتجاسر على هتك الاعراض وخطف النساء دون حاجة لوضع قوانين جديدة ، لا نه ورد في ذبول المادتين (٢٠٦ و ٢٠٦) من قانون الجزاء

المنشور في العدد (١٥٠) من الجريدة الرسمية على مجازاة الزاني والزانية بالحبس من (١٠٠) سنوات هذا اذا كان الزناء واقع بالرضاء ، وفي تلك المواد ايضاً نصطلى حبس من اخد انثى لاجراء الفعل الشنيع بها او لتشويه سمعتها من (١٠٣) سنوات ، وكل من حرّض امرأة على ترك بيتهابالحبس من الشنيع بها او لتشويه سمعتها من (١٠٣) سنوات ، وكل من حرّض امرأة على ترك بيتهابالحبس من (١٠٠٠) شهور ، ومن أكره انثى على الزواج بغير ارادتها يجبس من ستة اشهر الى سنة واحدة ، وقد جاء بالفقرة (٤) من المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء ، اذا كانت المخطوفة ذات زوج اواجرى وقد جاء بالفقرة (٤) من المادة (٢٠٦) من قانون الجزاء ، اذا كانت المخطوفة ذات زوج اواجرى معها الحاطف فعل الزناء فيجازى بالحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات، اي انه يمكن الحكم عليه بالحبس المقاية (١٥) سنة ،

اعتقد انه بعد وجود هكذا نصوص قانونية تضمن اشـــد المجازاة على من يتجاسر على هتك العروض، ان لاحاجة لوضع مواد قانونية اخرى ·

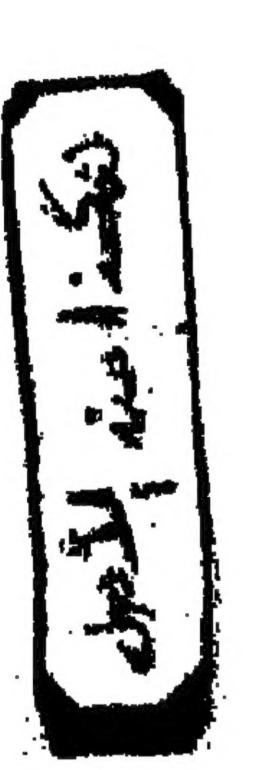
متري باشا الزريقات – ان غاية الزميل صاحب الاقتراج هي طلب التشديد بالقانون لاجل قطع متري باشا الزريقات – ان غاية الزميل صاحب الاقتراج هي طلب التشديد بالقانون لاجل قطع العادات الرديئة التي تقعمن قبل الاشخاص الذبن يراودون الزوجات على الزنام، و بغرونهن على ترك الزواحين و او لادهن .

فهذا القانون وضع اقطع دابر مثل هـذه العادات الرديئة ، ان كل قانون يجري فيه تعديل ، وحضرة الزميل القانون وضع القطب في اقتراحه تعديل القانون الموجود بالتشديد على الخاطف ليمكن وحضرة الزميل القترج يطلب في اقتراحه تعديل القانون الموجود بالتشديد على الله عنه ) كان قطع العادات الرديئة من البلاد، ان كل عادة رديئة تغضب الله ، فسيدنا (عمر رضي الله عنه ) كان جلد ابنده حتى مات لتجاسره على فعل الزنام، فارى من الموافق تعديل مواد القانون بالتشديد على جلد ابنده حتى مات لتجاسره على فعل الزنام، فارى من الموافق تعديل مواد القانون بالتشديد على الخاطف حتى تقطع العادات الرديئة من البلاد ولنرضي الله بالعادات الحسنة ،

احاصف حمى العطع العادات الرديد الموادية المنافع المعزاء العناطف قاسم بك الهنداوي – ان الزميل عوده بك سر دالمواد المنصوص فيها على انواع العزاء العناطف قاسم بك الهنداوي – ان الزميل عوده بك سداً منبعاً المام زواج البنات والاناث وهذه عادة فقط ٤ واما الاقتراح يشمل ايضاً الذين يقفون سداً منبعاً المام زواج تلك البنات والاناث ٩ متبعة في بلادنا كثيراً ٤ فهل يوجد مادة قانونية تجازى من بمنع زواج تلك البنات والاناث ٩ متبعة في بلادنا كثيراً ٤ فهل يوجد مادة قانونية تجازى من بمنع زواج تلك البنات والاناث ٩ متبعة في بلادنا كثيراً ٤ فهل يوجد مادة قانونية تجازى من بمنع زواج تلك البنات والاناث ٩

عوده بك - نعم ! يوجد مواد تمنع ذلك وفي الفقرة الاخيرة من ذبل المادة (٢٠٦) من قانون عوده بك - نعم ! يوجد مواد تمنع ذلك وفي الفقرة الاخيرة من دبل المادة (٢٠٠ ) من الحريدة الرسمية نص لمجازاة من يكره انثى على الزواج الخير المحريدة الرسمية نص الحجزاء المنشور في العدد (١٥٠ ) من الحريدة الرسمية نص الحجزاء المنشور في العدد (١٥٠ ) من الحريدة الرسمية نص الحجزاء المنشور في العدد (١٥٠ )

قاسم بك الهنداوي – من جملة العادات المتبعة عندناءانه عندما تريدائثي ان تتزوج ويكون وأسم بك الهنداوي – من جملة العادات المتبعة عندناءانه عندما تريدائثي ان الموروثة والدها متوف وكان لها عم او اخ لا يرغبان بزواجها الآبعد ان تفرغ له جميع حقوقها الموروثة فالدها متوف وكان لها عم او اخ لا يرغبان بزواجها لما المام وطلب زواجها لها عن ابيها ، فهل اذا ذهبت هذه البنت او الانثى الى القاضي الشرعي او للمدعي العام وطلب زواجها لما عن ابيها ، فهل اذا ذهبت هذه البنت او الانثى الى القاضي الشرعي او للمدعي العام وطلب زواجها



المعقول ان يأتي بتهديدها المام شهود ،حتى ولو حضرامام المحكمية كظنين وصرح بأنه لم بمانعها ، فماذا تعمل المحكمة امام هذا الادعاء ، واية مادة قانونية يمكن تطبيقها عليه ?

لذلك لاارى قط اية فائدة من وضع مواد قانونية بهذاالمعني وارى ان مواد قانون الجزاء كافية لادانة كل من يتجاسر على هـكنذا امور ·

قاسم بك — اذا اثبت احــد الناس بشهود التواتر امام المحكمة وجود من بمنع زواج الانثى بالشكل المبحوث عنه ، فهل يوجد مواد قانونية تمكن المحكمة من الحـكم عليه?

عوده بك – نعم 1 المادة (١٩١) من قانون الجزاء هي صريحة وكافية ·

حسين باشا الطراونه – اقترح تعديل المادة القاضية بخلع المرأة المخطوفة من قبل زوجها عندما يشبت جرم الخطف، بأن تجبر المرأة المخطوفة ووليها ان ُيردًا ما قبضاه من الزوج من مهر وغيره وخشية عدم سماح نفس الزوج لترك زوجته المخطوفة ونظراً لما دفعه من اموال كثيرة عند زواجه وان يدان الخاطف والمخطوفة امام القانون بصورة شديدة .

عوده بك ـــ موجودة ياباشا ، مؤخرًا نددات المادة القانونية ·

اديب بك – ارى ان البحث بتكليف الحكومة لوضع صيغة قانونية هو سابق لاوانه، واني كا عرضت سابقاً بانه بين يدينا امرين: اما احالته الى لجنة القوانين لدرسه بصورة ارسع ، او تأجيله الى ان يحضر صاحب الاقتراح ليورد لنا بياناته شفهياً ، واظن ان هذا هو جملة متمات حرية التشريع "

شكري بك – يلوج لي من الاطلاع على الاقتراح المقدم من العضو المحترم ناجي باشااله زام الله قصد امرين :

اما الاول، فهو الامر الذي يتناول الحياة العائلية من ناحية اقارب الزوجه الذين يفسدونها عن زوجها ، او الذين يقفون سداً منها امام زواج الاناث اللواتي بكن تحت ولايتهم او سيطرتهم ، او يرجها ، او الذين يقفون سداً منها امام زواج الاناث اللواتي بكن تحت ولايتهم او سيطرتهم ، او يتعلق ايضاً بأحد الزوجين الذي يكاره رفيقه وبذيقه بيكرهونهن على الزواج بمن لا يرغبن فيه ، ويتعلق ايضاً بأحد الزوجين الذي يكاره رفيقه وبذيقه انواع الاذى ، كما ورد في الاقتراح .

روح بدرى و وراد في الماني، فأنه يتناول قضية الحطف اما بصدد الامر الاول، فأني اشعر بأن المقترخ واما الامر الثاني، فأنه يتناول قضية الحطف اما بصدد الامر الاول، فأني اشعر بالم المربع على الاحوال التي اشار اليها، ولكنه افترح وضع تشريع صادم، لم ينكر وجود نصوص قانولية على الاحوال التي اشاريد التشديد في العقوبات، ولكنه لم يوضح غرضه، ولم والذي افهمه من هذا الافتراج ان ناجي باشايريد التشديد في العقوبات، ولكنه لم يوضح غرضه، ولم

يذ كر ماهي العقوبات الصارمة التي يقترحوضع تشريع لها ولما كانت المادة (٢٤) من النظام الداخلي تقضى على العضو المفترح أن يبين أغراضه بصورة بمن تربده ومجازاة ممانعها للغرض المذكور آنفًا يُلهى طلبها ، وهل بوجـــد مادةقانونية لتأمين عدم وقوع مثل هذه الحاله ?

عوده بك — نعم الله فيل المادة (٢٠١) من قانون الجزاء اعطى البنت البالغة من العمر (٢٠) سنة الحق بان تزوج نفسها بمن تريد، والتي عمرها اقل من (٢٠) سنة فلوليها ان يتولى امر زواجها عوانا اعتقد ان البنت البالغة اذا راجعت القاضي الشرعي او الحكومة في هذا الشأن فلااظن احديثاً خرعي مساعدتها .

قاسم بك – احب ان ادلي لمجلسكم الموقر بمثال من الحوادث الـتي تقع عندنا :

فى زمن الحكومة العثمانية تجاسر احد اهالي قريتناعلى قتل اخيه والحسكومة وضعت هذا القاتل في السجن وكان المقتول خلف ثلاثة اولاد وبعدالاحتلال خرج القاتل من السجن ولحدالا ن يمنع زواج بنات اخيه كي يتنازل له عن ملك ابيهن ، فذهبن القاضي الشرعي في لواء اربدواعلمنه بواقعة الحال، والقاضي الشرعي لم يكن لديه من وسيلة قانونية لمجازاة عمهن المذكور بل، اكتفى بكتابة مسند عادي بعدم معارضتهن، واذكر جيداً ان ذلك القائل حتى الآن يمانع بزواجهن بقوله لهن بأن الااز وجكن قبل ان تتنازلن عن إملا ككن لي .

لمثل هذا اطلب وضع مادة قانونية تعاقب من يمنح زواج البنات بهذا الشكل

اديب بك - بما ان هذا الاقتراح هوالآن موضوع المذاكرة ، اما بأحالته الى لجنة القوانين او عدم احالته ، انا ارى تأجيل النظر بهدا الاقتراح ربثما يجضر المقترح ، فلعله يزودنا بما يوجب احالته على لحنة القوانين، هذا اذا لم يكن لدينا الآن قناعة تستوجب احالته على اللحنة المذكورة .

سعيد بك المفتي — انا لاارى اية ضرورة كانت لتأجيل البحث في هذا الاقداح ، تعلمون ان الامو ر العائلية هي من المسائل الدقيقة جداً ، وطالما ان القوانين المتبعة والموجودة كافية لان تحول دون كل حادثة قد تقع من هذا النوع ، فلا ارى هنالك حاجة لوضع اية مادة اخرى من هذا القبيل ، واطلب من فخامة الرئيس بأن يضع هذا الاقتراح بالرأي ، اما ان يكتني المجلس بمادار من الحديث حوله أو أن محال الى لجنة القوانين كا يرغب الزميل اديب بك .

عوده بك – لحد الآن لم بمر على مكتب وظيفتي من هـكذا قضايا تتعلق بهتك العرض ولا قضية واحدة الا ونجد لها من المواد القانونية ما ينطبق عليها .

تفضل الآن قساسم بك ، مأن كشيراً منا بعض اولياء الاناث يقفون في سبيل زواجهن حتى المحصلون على مأربهم منهن ، فأنني لاالكر عليه ذلك ، ولكن الباث ذلك في الحماكم صعب وغير بمكن ، لانه اذا وجد شخص هدد اللي تحت ولايته بالممانعة من زواجها ما لم تمكنه من مطامعه فليش من



الحجرية التي تستخرج من الاراضي الاميرية · ثم ان الرسم الذي نحن بصدده يستوفى عن المقلع ، وليس عن الشخص الواحـــد، كما جاء في شكاية الحجارين، ومعلوم ان المقلع يشتغل فيه (٤) اشخاص: احدهم للالغام، والثانيالة قصيب، والثالث للقلع ، والرابع لازالة التراب، ويشتغل ايضاً فيه علاوة على هو ٌ لا ُ الاشخــاص ، اشخاص آخرون ، ينقلون الاحجار من المقلع الى المحال الاخرى .

بعد هذه البيانات لا اجد مانعاً من احالة قرار اللجنة الادارية على الحكومة من اجلوضع صيغة قانونية لاستيفاء الرسوم بصورة مقطوعة ، مع التصريح بدم الاشتراك في الرأي القائل بخذيض الرسم الى الدرجة التي اشارت اليها اللجنة الوما اليها ·

عوده بك —اذا امرتم ، ان يحال قرار اللجنة الأدارية الى اللجنة المالية لوضع الصيغة المطلوبة ·

توفيق بك – هذا غاط ، ومخالف للنظام الداخلي ، حيث بنص على ان الاقتراحات نتعديل القوانين ينظز فيهاالمجلس ، فاذا قرر قبولها تحال على الحكومة لاجل ننظيم الصيغة العالموبة · فاذن لا يمكن احالة هذا الاقتراج على اللجنة المالية .

الرئيس — هل توافقون على احالة القرار المذكور على الحكومة لوضع صيغة قانونية ? « فوافق المجاس على احالته للحكومة لوضع صيغة قانو نية ( على اساس جبّاية رسوم المقالع بصورة مقطوعة)

شكري بك — لقد احيل على مجلسكم الموقر لائحة لقانون خاص ملحق بميزانية سنة ١٩٢١ - ۲۳۴۱ الالية .

تحتوى هذه اللائحة على نفقات مستعجلة لابد من صرفها قبل انتهاء السنة الحاضرة الذلك اقترح ان نقرر قرائة هذه اللائحة واحالتهاعلى اللجنة ، لان مافيها من النفقات المستعجلة لا يتحمل التأجيل

الرئيس - هل توافقون على قراءتها ?

فوافق المجلس · وقرئت :

قانون الميزانية الخاص (رقم - ٨) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

١ يسمى هذا القانون قانون الميزانية الحاص رقم (١٨) لسنة ١٩٣١–١٩٣٠ المالية ٢ يجوز انفاق مبلغ قدره ( ١٣٢٢٢ ) جنيهاً فلدطينياً و (٩٠٠) مل اثبتت في الجدول ادناه

واضحة ، لاارى مانعًا من تأجيل البحث في هــذا الاقتراح ،ريثما يحضرناجي باشا العزام ويوضح لنا اغراضه، وحيدتذ ينظر المجلس فيما اذا كان هنالك من حاجة للتشر يع المقترحام لا ·

الرئيس – اضع تا ُجيل اللحث في افتراح ناجي باشا العزام الذي نحن بصدده بالرأى · « فوافق المجلس ملى تأجيل البحث فيه لحين حضور المقترح ناجي باشا » ·

الرئيس — عندنا قرار( اقتراح)اللجنة الاداريةبشأنشكاية الحجارين من اجل رسوم المقالع ·

« فقرىء كما هو منشور في العدد ٦٦ من ملحق الجريدة الرسمية »

شكري بك – دققت في قرار اللجنــة الادارية الذي ذكر فيه،ان رسوم المقالع تستوفى الآن من قبل مديرية الزراعة والحراج استناداً الى نعريفة غيرموافقة لنص المادة ( ١٨ )من نظام المقالع، ولتمحيص هذا الرأي ، راجعت القوانين الـتي استند اليها في جباية هذه الرسوم ، فظهر لي ان المادة ( ١٨ ) من نظام المقالع قدالغيت ضمنًا بتعريفة صدرت بقرار وزاري اقترن بالارادة المطاعة · فاذن يكون التشريع الصحيح ، الذي ينبغي استيفاء رسوم الحجارة بموجبه ، هو تلك التعريفة المستندة الى ذلك القرار الوزاري ·

ولهذه الاسباب اشترك مع اللجنة الادارية في رأيها من حيث عدم قانونية التعريفة المعمول فيها . في ألوقت الحاضر 6 وارى انه من الواجب ان تضم الحكومة صيغة قانونية ( على اساس جباية رسوم

شاركت اللجنة في رأيها من حيث الحاجة الى وضع ثلك الصيغة القانونية ، لان التعريفة الـتى ذكرتها الآن، اي التعريفة الصحيحة ،تنص علىضرورة استيفا. رسوم المقالع بنسبة عدد الاحجار وتطبيق هذه التعريفة صعب من حيث عدم مساعدة النشكيلات في دائرة الزراعة والحراج.

أما من حيث الرأي الذي ابدته اللجنة في موضوع : انه بجب ان لا يزيد رسم القلع على عشرة . فوجدت أن المقلع بخرج في اليوم الواحد ( ٤٠ ) حجراً على أقل تعديل ، فأذا حسننا حملة ما يخرجة في الشهر بعد اسقاط ما يصيب ايام الفراع «اي ايام الجمعة » فأن ما يخرجه المقلع في الشهر يمكون عبارة عن (١٠٤) حجراً ، لا بقل نمنها عن (٢٢) جنبها ونصف الجنبه

فأذا استوفي رسم مقطوع عن هذا البلغ عقدار (٢٠٠) مل ٤ فان هذا المبلغ لا يحسب من المالغ الزائدة ، والماهظة ، بالنسبة لاتمان ذلك العدد من الاحجار . واضيف الى هذه البيانات ان



الرئيس - هل توافقون على احالة هذا القانون على اللجنة المالية ؟

« فوافق المجلس على احالته على اللجنة المالية »

الرئيس - عندنا استدعاء من الصفو ناجي باشا العزام يطلب فيه مأذونية شهر واحد ، هل وافقون على طله هذا ؟

« فقر ر المجلس الموافقة على اجازته خمسة عشر يوما فقط اعباراً من تاريخ القرار ، »

الم المجاه المجلسة الوزراء بشأن سحب مشروع قانون احصاء النبغ لسنة « فقرى المبل »

« قور المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بناريخ ٥-١٣٣ - ١٩٣١ ورقم ( ٢٦٠ ) سحب مشروع قانون احصاء النبغ لسنة ١٩٣١ من المجلس التشريخي عقارجوان تنفضلوا برفع هذا المشروغ من برنامج اعمال المجلس »

من برنامج اعمال المجلس »

ا - قوانين للبزانية التي وردت والتي ترد من لجنة المالية الرئيس - مواضيع الجلسة القادمة :

ا - قوانين للبزانية التي وردت والتي ترد من لجنة المالية المورن للراج والنابات - ب القراح صالح باشا الموران بشأن تمديل المادة ( ٥٣ ) من قانون المراج والنابات - وانفضت الجلسة .

عر ذي سكر نير المجلس المشريعي عر ذي

المقر العالي ٦ راتب كاتب من الدرجة العاشرة (٨-٦) في الجمارك والمكوس لثلاثة شهور اعتبارًا من ١-١-١٩٣٢ ١٤ معالجة مرضى الحكومة ۱۶ رانب معلمین لمدرسة تجهیز اربد · 492 ... ۰۰۰ ۱۵۰۰ (آ) ه ایجارات ۱۰ (آ) ۸ صیانة الطرق ۰ ٢٢ مخافظان لخط ذيبان – الكرك لكل منهم خمسة جنيهات في الشهر لثلاثة اشهر ١٨ (٦) ٢٢ اجور نقل بالسكة الحديدية ۰۰۰ ۰۰ م ۱۸ (ب) ۲۱ برق وبریدوهاتف ١٠ قرطاسية ومظبوعاتi ٢٦ ترميم مدرسة الكوك ٧ طريق عمان – السلط ٢١ طريق السلط – العرضه